

# التغيير في أسعار الصرف وأثره على عمليات إعادة التأمين

دكتور عبد الله محمد مهدي  
كلية التجارة - جامعة المنصورة

## منهج البحث

### تعريف المشكلة :

الآثار والنتائج المترتبة على التغيير في أسعار الصرف (١)  
من حيث أثرها المباشر على عمليات إعادة التأمين .

### مجال وحدود البحث :

تظهر آثار ونتائج عديدة تترتب على تغييرات أسعار الصرف وهذه الآثار والنتائج لها علاقة مباشرة وأثر واضح على النشاط الاقتصادي من الناحية المالية على معظم قطاعات عامة وعلى قطاع التأمين وإعادة التأمين خاصة .

ونتيجة لتداخل تلك الآثار وتشعبها سيقتصر بحثنا على قطاع إعادة التأمين فقط وذلك بسبب طبيعة نشاطه ولأن هدفنا من ذلك البحث هو مجال إعادة التأمين وبالتالي سيتركز البحث حول أهم الآثار والنتائج التي لها علاقة مباشرة بقطاع إعادة التأمين وتشمل هذه الآثار والنتائج سواء كانت آثاراً مالية أو فنية أو محاسبية .

منهج البحث :

ينقسم البحث الى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول :

أهمية دراسة التغير في أسعار الصرف بالنسبة لمعیدی التأمین  
ويتكون هذا الفصل من مبحثين فرعيين هما :

المبحث الأول : المشاكل المالية لاعادة التأمین

المبحث الثاني : أهمية دراسة التغير في أسعار الصرف بالنسبة  
لمعیدی التأمین .

الفصل الثاني :

الآثار والنتائج المترتبة على التغيير في أسعار الصرف  
واعادة التأمین ، وينقسم هذا الفصل أيضا الى مبحثين فرعيين  
هما :

المبحث الأول : الآثار المالية المترتبة على التغيير في أسعار  
الصرف على اعادة التأمین وأهمها :

(١) الآثار المتعلقة بأرصدة معیدی التأمین  
وأقساط الايداع .

(٢) الآثار المتعلقة بالأرصدة في البنوك  
والاستثمارات .

(٣) الآثار المتعلقة ببيانات ونتائج الأعمال .

(٤٩)

المبحث الثاني : الآثار الفنية المترتبة على التغير في أسعار  
الصرف ، وأهمها :

(١) آثار متعلقة بتحديد نتائج الاتفاقيات

(٢) الآثار المتعلقة بالمخصصات والاحتياطات  
المحجوزة .

(٣) الآثار المتعلقة باعداد التغطيات .

(٤) الآثار المتعلقة بحدود الاحتفاظ .

الفصل الثالث :

التوصيات المقترحة .

ان الطبيعة الدولية الأساسية لنشاط اعادة التأمين تتحدد في معالمها المالية فالخبرة الاكتتابية تختلف من اقليم الى آخر وكذلك وفقا لنوع التأمين .

والكوارث التي تقع في أحد نصفي الكرة الارضية سوف تعوضها الخبرة الجيدة في اماكن اخرى .

وتوزيع الأخطار على أوسع نطاق مطلوب لمحافظة معيد التأمين الدولي . كما يجب عليه أيضا أن يعمل انطلاقا من مركز مالي مرن يسمح له بأن يجمع احتياطياته لاستخدامها عند الحاجة وتعبئ موارده وقدراته الاستيعابية كما هو مطلوب .

والجدير بالذكر أن أكثر الموضوعات المالية التي تتعرض للمنا هي السيولة النقدية . فالسلطات الاشرافية في الكثير من الب تهتم بحق بمدى قدرة صناعة التأمين الواقعة في اختصاصها على الوفاء بالتزاماتها . ولقد أدى التضخم الى رفع حصيله الاقس ويبدو أن ذلك سوف يستمر . وفي الوقت نفسه فان قيمة الاحتياطيه المستثمرة قد أخذت في النقصان . كما نشأت الحاجة الى زي القدرة الاستيعابية أيضا لمقابلة التضخم في قيمة الممتلكات . هذه الظروف يرحب المؤمنون بقواعد السيولة النقدية الصارم نظرا لأن الجميع يعانون من العسر المالي بصورة أو بأخرى .

ولكن من المؤكد انهم لا يرحبون ، كما يحدث في ظل بعض الحكوم بعدم التنسيق القائم بين متطلبات سلطات الضرائب والرقابة على النقد وبين متطلبات الجهات الاشرافية . الأمر الذي يجعل التزام المؤمنين بالقواعد الصارمة للسيولة النقدية أمرا بالغ الصعوب بدون داع .

ومن الواضح أن عملية اعادة التأمين العالمية تتأثر بأى عقبة تعترض سبيل الأموال في تدفقها السلس من بلد لآخر . وتشمل العقبات بهذا المعنى عدم التأكد الذي يحيط بتحركات أسعار التبادل (١) بين عملة وأخرى . وفي ظل تقويم أسعار الصرف فان القيمة النسبية للعملات تتغير يوميا ، على عكس ما يسمى بأسعار الصرف الثابتة التي تميل الى الثبات لمدة أطول ثم تتغير بعد ذلك بعنف أكثر (٢) . ومن المؤكد ان ممارسة عمليات بعدة عملات في ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة اليوم تشكل واحدة من مشكلات العصر الضخمة ، وبالتالي تظهر أهمية دراسة التغيرات المستمرة في أسعار الصرف والآثار الناجمة عنها بالنسبة لهيئات اعادة التأمين سواء كانت آثار مالية متعلقة بأرصدة معيدي التأمين أو الارصدة في البنوك والاستثمارات أو بيانات ونتائج الأعمال أو آثار فنية منها ما يتعلق بتحديد نتائج الاتفاقيات او تتعلق بالمخمس والاحتياطيات ، او باعداد التفطيات وبناء على النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال هذه الدراسة فقد انتهى الباحث الى بعض التوصيات والتي بدى أنها ضرورية لمواجهة آثار تقلبات أسعار الصرف على اعادة التأمين الناتجة عن الظروف الاقتصادية المتغيرة السائدة في العالم .

(١) في كيفية تحديد سعر الصرف في ظل معظم نظم الصرف المختلفة يمكن الرجوع ، للمراجع الآتية :

د . محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ - ١٠٠ .  
(١) Fritz Machlup, International Monetary Economics, Paperback Revised edition, New York University Press, 1976, ch. I, pp. 7 - 50

(٢) في مقارنة نظام تعويم العملة بنظام أسعار الصرف راجع :  
D.P. Whiting, Finance of Foreign Trade and Foreign Exchange, Second edition, Macdonald and Evans Ltd., 1973, pp. 42 - 44.  
-Fritz Machlup, International Monetary Systems, General Learning Press, NJ.1975

عمليات التأمين المباشر وإعادة التأمين أهداف منطقية واضحة المعالم .

ولكن معيد التأمين العالمى الذى يعمل فى المناخ السياسى والاقتصادى الذى يسود عالم اليوم ، ولايعمىل فى مدينة فاضلة ، يواجه العديد من المشاكل المالية مثل :

(١) التضخم :

من المؤكد أن التضخم (٢) الذى يجمع معظمنا على أنه يأتى فى المقام الأول ، بالنسبة للمشاكل المالية لصناعة إعادة التأمين لا ينتج عن الأسباب التقليدية التى يضعها لنا الاقتصاديون باستمرار بقدر ما ينتج عن قيام السياسيين بطبع النقود كحلول سياسية فى المدى القصير . ومن سواهم يسيطر على المطابع التى تطبع العملات . ويملك بذلك وسيلة نتمنى لو كانت متاحة لنا ، وهى وسيلة تتيح لهم حل مشاكلهم المالية ، دون فقد مصالحهم السياسية عندما يتعرضون للضغط من ناخبينهم .

د. عادل عبد الحميد عز ، بحوث فى التأمين ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ .

فى تعريف التضخم راجع :

Gardner Ackley, Macroeconomic Theory, New Work - Macmillan Company, 1974, P.421.

## الفصل الأول

أهمية دراسة التغيير فى أسعار الصرف

بالنسبة لمعبدى التأمين

### المبحث الأول

المشاكل المالية لإعادة التأمين

لو عشنا فى عالم يسوده الكمال لجرت الخدمة المالية لمعيد التأمين الدولى وفقا لخلفية لا يمكن اقرارها فى سبب الارتباك النقدى والاقتصادى الذى نشهده اليوم .

ويخيل الى أن من المحتمل بالنسبة للشروط المثالية أن كان هناك ثمة شروط مثالية أن تشمل الى جانب العديد من الاحتياطات المترابطة ناحية تتعلق بالحاجة الى التعام بعملة واحدة فقط ، وبدون وجود قواعد الرقابة بالاضافة الى تخطى كل الحدود كأنها لم توجد ابداء . كما يسهل استثمار الاحتياطات سواء الفنية منها أو الحرة بلا عوائق أو قيود جغرافية فى أوراق مالية تتزايد قيمتها مطردة ، مما يعكس النمو المستمر لاقتصاد مستقر على نطاق العالم كله . ولا بد أن تكون السياسة الضريبية مرتبطة بالاحتياجات الاجتماعى والاقتصادية للمجتمع الذى يعمل معيد التأمين فى خدمته . ويكون تحويل الاموال من أبسط الأمور مما يضاعف من سرعة تدفق الاموال وييسر عملية تحويل الأرصدة وسداد التعويضات ويصبح للرقابة الرسمية التى تمارسها السلطات الحكومية على

أما في المجال الفني فلا توجد سوى وسائل قليلة ومحدودة لمواجهة التضخم . فعند تقديم تغطية إعادة التأمين على أساس غير نسبي فإنه يمكن اتخاذ بعض الاجراءات العلاجية لتوزيع عبء التضخم بالتعاون بين الشركة المسندة ومعيد التأمين باستخدام شرط الثبات أو الأرقام القياسية . ويمكن استخدام هذه الوسيلة للتخلص من وضع شاذ يتحمل فيه معيد التأمين كل أعباء التضخم الذي ليس في وسع أي من طرفي العقد أن يسيطر عليه . كما تمكن هذه الوسيلة الشركة المسندة من تحمل مستوى الخطر الذي كانت تعتزم في الأصل أن تتحمله . ولكن شرط الأرقام القياسية ليس هو الدواء الناجح لمرض التضخم وإنما دوره لا يجاوز ازالة بعض أعراض التضخم عندما تكون تلك الأعراض عند المستوى الذي يتم التنبؤ به حاليا فإنه حتى تحمل نصف التكاليف المتضخمة يصبح أمرا غير محتمل .

وفي المجالات الأخرى مثل التغطيات النسبية فإنه لا يوجد من وسائل علاج التضخم ما يجاوز التزام الرقابة اللصيقة للتأكد من أن مبالغ التأمين يتم تعديلها بما يتفق مع القيم الحالية والمراقبة المستمرة لهيكل التسعير من أجل الأبقاء على الاقساط متناسبة مع التكاليف وبصفة خاصة تكاليف التعويضات وليس فقط تعويضات الممتلكات هي التي تزيد بسبب ارتفاع الأجور وأثمان المواد وأجور النقل والعناصر الأخرى بل أن تقدير التعويضات في مطالبات الحوادث الشخصية والمسئولية المدنية تتأثر أيضا بالتضخم بصورة مباشرة . كما لا يجوز لنا أن نغفل عن المهمة الفخمة والخاصة بالسيطرة على

ولقد انعكست آثار مشاكل التضخم حتى الآن على معيد التأمين من عدة نواحي : فقد أدى التضخم الى ارتفاع قيمة الأشياء المطلوب حمايتها من الممتلكات والسلع وكذلك المسئوليات تجاه الغير أيضا التي يتم التعويض عنها في القرارات والتسويات التي تصدرها المحاكم .

ويواجه المؤمن صعوبة في معالجة النوع الأخير بسبب التأخيرات المطولة التي تصاحبها . ولذلك فقد أظلمت على هذا النوع من الخطر ذات الذيل الطويل . كما تصاعدت اسعار الاصلاحات بسبب التضخم وتأمين السيارات وأجسام السفن والطيران - الى حد ما - تعتبر حساسة بصفة خاصة في هذا المجال . وفي ظل مثل هذه الضغوط التضخمية فإن الحاجة الى الأبقاء على مبالغ التأمين عند مستويات واقعية تبدو واضحة مثل اهمية السرعة في تنفيذ الاصلاحات لقد كان الوضع في الماضي ان الاحتياطيات التي تخصص لمواجهة مطالبات معينة تحت التسوية يتم استثمارها في أوراق مالية معروفة وعندما يستحق دفع المطالبات كانت قيمة الاحتياطيات المستثمرة على هذا النحو تزيد عن القيمة النهائية للتعويض . ولكن الوضع لم يعد كذلك الآن . فإنه نتيجة للتضخم الجامح تواصل القيمة النقدية للمطالبات تزايدها في الوقت الذي تظل القيمة النقدية للاحتياطيات المستثمرة كما هي عليه او تزيد بمقدار الفائدة ( العائد<sup>(١)</sup> ) ومن الواضح أن العواقب المترتبة على ذلك تكون غير سارة .

ان هذه العوامل تعد اساسا من العوامل المالية التي يستطيع معيد والتأمين أن يمارسوا عليها سيطرة قليلة

في معظم الاحوال نجد أن معدل الفائدة على الاستثمارات اقل من معدل التضخم مما يترتب عليه نقص قيمة الاحتياطيات عن قيمة

في سنة ١٩٧١ . ١٥٠ كارثة في سنة ١٩٧٢ . ١٦٦ كارثة في عام ١٩٧٣ .

تعتبر نسبة زلزالها في مصر زلزالاً هاماً . قسماً منها ، ولعل هناك أمثلة في حدة الزيادة التي طرأت على تكاليف الأضرار التي تتسبب على هذه الكوارث . من شأنها أن تكون عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات ، ولذلك فإن هناك حاجة إلى بذل مجهود كبير من أجل تنظيم الامكانيات والموارد اللازمة لضمان توفير تغطية تكافؤ تتناسب مع التكلفة المتزايدة والاتجاه السياسي لتزويد عداد من الكوارث الطبيعية ومن المؤكد أن معيبي التأمين الذين يتعمق هذا الأمر مستعدون وراغبون أيضاً في القيام بدورهم كاملاً في هذا المجال والسلطات في كثير من البلاد تصارع إلى الأحراب عن قلقها العميق إزاء هذه الأمور ولكنها أقل رغبة في معاونة صناعة التأمين في مهنتها مما فعلت في السابق .

في هذا الأمر يدعو للدهشة فالسياسيون يمكنهم أن يكسبوا فعالية كبيرة من تأجيلهم بأن يكونوا على مقدمة الحركة الزلزالية التي تخفيف وقع الأضرار المولعة للكوارث ، ويمثل هذا النقص في العمل الرسمي بمؤامرة أو أخرى ظاهرة دولية ولا تنفرد منطقتنا بعينها بالتباطؤ في التعاون فيما يتعلق ببعض المشاكل الفنية الأساسية للمؤمنين .

(٢)

الاحتياطيات الطبيعية

المصرفات الادارية المتصاعدة في ظل الضغوط المستمرة التي يمثلها التضخم وهنا يوجد عنصر آخر من الانقضاء غير المرغوب فيه الذي لا تستطيع الادارة ان تتحمل عليه سوى قدر ضئيل من السيطرة . هنا المعاملات والمعادلة الصعبة التي تتمثل في الموازنة بين التخلف عن المينافسين الآخرين فيما يتعلق بالمرتبكات والمزايا والمرتبطة بها وبين واجب المراء تجاه المجتمع فيما يتعلق باحتواء ضغوط التضخم . وبالتأكيد فان التقلبات الموجبة ما هي الا نفقات ذات قيمة متزايدة وتأجيلها يخطط تجديد واحلال المعدات والمصرفات الأساسية لا يؤدي ن الا الى اجباط أفضل نوايا المراء .

(٢) الكوارث الطبيعية : انما هي زلزالاً هاماً ، ولعل هناك لا جدال ان صناعة التأمين لها دور حيوي بمنزلة ولا غنى عنه في التخفيف من وقع العواقب المالية الصعبة للكوارث الطبيعية . كما لا يستطيع احد ان ينكر ان تلك الكوارث الطبيعية آخذة في التزايد .

فقد نشرت الشركة السويسرية لاعادة التأمين بعض الاحصائيات الهامة عن عدد الكوارث سنوياً وحسدت الكارثة بأنها الحادث الذي ينتج عنه وقوع ٢٠ شخصاً أو خسائر تصل الى ٣ ملايين دولار امريكي بالنسبة للملحى للبحرى و ٧ ملايين دولار للطيران و ٨ ملايين للغريثلق وكانت هذه الأرقام كما يلي :  
١٩٦٨ : ١٦٢ كارثة قتل  
١٩٦٩ : ١٦٦ كارثة قتل  
١٩٧٠ : ١٦٦ كارثة قتل  
١٩٧١ : ١٦٦ كارثة قتل

الضريبية . فالأقساط التي يحصلها المؤمنون فيما يتعلق بالوثائق السنوية نادرا ما يتم جمعها خلال سنة واحدة ، ويبدو هذا في حالة التغطية ضد الكوارث . فعلى سبيل المثال ، فان آخر مرة شهدت فيها منطقة كوينزلاند فيضانات مماثلة لتلك التي احدثها اعصار واندا في سنة ١٩٧٤ كانت في سنة ١٨٩٦ . وكان اخر اعصار يصيب منطقة داروين بعنف يماثل عنف اعصار تريس الذي حدث في سنة ١٩٧٥ كان في سنة ١٩٣٧ . وكان زلزال ماناجوا الذي وقع في سنة ١٩٧٢ تكرارا لزلزال آخر وقع في سنة ١٩٣١ .

ان شركات التأمين تبني حساب أقساطها على تقدير الاحتمالات ولا علاقة له بالأساس الذي يستخدمه رجل الضرائب الذي يطالب بحصته قبل فترة طويلة من تحقق الربح بصورة فعلية ومعيدوا التأمين يعرفون أن السنوات السمان يجب أن تتحمل السنوات العجاف . أما رجل الضرائب فانه يفترض ان الرصيد في احدى السنوات ذات النتائج الطيبة يمثل ربحا ولذلك فان الاحتياطات اللازمة لمقابلة كوارث المستقبل يجب ألا يتم تكوينها الا بعد دفع الضرائب .

وهذه أيضا مشكلة على نطاق العالم كله ولا توجد سوى قلة من السلطات الضريبية التي ترغب في تفهم مدى تعرض المؤمنين للكوارث بأن تسمح لهم بتكوين احتياطات معفاة من الضرائب لمواجهة احداث المستقبل .

أما موقف معيدي التأمين من هذه المشكلة فانه

بعمليات متماثلة سوف تكون متساوية من جميع النواحي مع نتائج بقية زملائه - وفي الحقيقة فان هذه النتيجة لا مفر منها ، ولكن لما كان القانون يطالب كل معيد للتأمين بأن ينشر حساب ايراداته وميزانيته بعملته المحلية ومع افتراض ان نظم المحاسبة واحدة لدى الجميع فان من الحقائق التي لا يمكن انكارها ان نتائج كل واحد من هؤلاء الخمسة سوف تكون مختلفة تماما عن نتائج الباقيين عندما يتم تحويلها الى العملة المحلية الخاصة بكل منهم ، وهكذا فاننا نواجه هنا مشكلة الالتزامات والاستثمارات التي تتعرض للتغيير عندما يتم التعبير عنها في عملات مختلفة .

فالحل اذن هو عدم تحويلها والاحتفاظ بها في عملتها الاصلية . لقد فحص الاستاذ السويسري جروكان هذه المشكلة في بحث شامل ومدعم بالحجج المقنعة . وفي ختام بحثه اعاد تقدير المبادئ الرئيسية المتعلقة بممارسة عملية اعادة التأمين على نطاق عالمي . وعلى معيدي التأمين ان يعملوا بقدر الامكان من اجل توازن الاصول والخصوم بكل عملية على حدة . وليس هذا بالامر السهل بالنظر الى أن قيمة الخصوم تتذبذب بطريقة عشوائية . ولكن من المهم دائما من حيث المبدأ العمل من اجل التوازن . وبطبيعة الحال فان من الضروري في بعض الأحيان بالنسبة لمعيد التأمين أن يتخلى عمدا عن سياسة موازنة الاصول والخصوم ولكن هذا يتعدى قدرة فائقة على التقدير وخبرة عالمية . مع التسليم بأن المضاربة في العملات لا يدخل ضمن مهام معيد التأمين .

أرادت واستطاعت ان تعيد استثمار أرباحها في الاحتياطات على المدى الطويل . ومن الأمور الهامة بصفة خاصة أيضا أن نلاحظ ان عدد تلك الشركات قليل نسبيا ولذلك فان الاستثمار في اعادة التأمين ليس لأولئك الذين يتوقعون عائدا سريعا .

(٤) تعدد العملات :

ان واحدة من أضخم المشاكل المالية التي تواجه معيدي التأمين في الوقت الحاضر تنتج عن ممارسته لأعماله مستخدما العديد من العملات المختلفة والتي قد تتذبذب اسعارها النسبية ( تتعامل الشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا لآخر كشف للعملات بمائة وأربعين وأربعون عملة مختلفة ) .

ولتوضيح هذه المشكلة كما توجد في الاحوال الحالية التي تتسم بالتذبذب في اسعار التبادل فسندرس المثال التالي مع التناقض البادئ فيه :

نفترض أن هناك خمسة من معيدي التأمين يقيمون على سبيل المثال في زيوريخ وميونخ وباريس ونيويورك ولندن ولدى كل منهم محفظة لعمليات اعادة تأمين متماثلة في محتوياتها وتضم نفس الحصص من نفس العقود ومن نفس الشركات المسندة العاملة في عدد من البلاد المختلفة المنتشرة في جميع انحاء العالم وسوف تقدم الحسابات الى كل معيد للتأمين بنفس العملة الاصلية للشركة المسندة ومن المنطقي اذن افتراض ان النتائج الفنية لكل واحد من معيدي التأمين الخمسة الملتزمة



وتشمل العقبات بهذا المعنى عدم التأكد الذى يحيط بتحركات اسعار التبادل بين عملة وأخرى . وفى ظل تعويم أسعار الصرف فان القيمة النسبية للعملة تتغير يوميا على عكس ما يسمى بأسعار الصرف الثابتة التى تميل الى الثبات لمدد أطول ثم تتغير بعد ذلك بعنف أكثر . ومن المؤكد أن ممارسة عمليات بعدة عملات فى ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة اليوم تشكل واحدة من مشكلات العصر الضخمة مما يجعل من الضروري دراسة أهميتها وآثارها المباشرة بالنسبة لمعدي التأمين .

ان من الأمور الهامة بالنسبة لمعيد التأمين أن يعرف قيمة التزاماته الفنية بالعملية الأصلية حتى ولو كان ذلك لمجرد تمكينه من احكام تقدير أرباساء وخسائر الاكتتاب فى الأعمال المسندة . وليس من غير المألوف بالنسبة للنتائج الفنية أن تبدو سيئة بالعملية الأصلية ثم تبدو مربحة عندما يتم تحويل كل دفعة الس العملة المحلية الخاصة بمعيد التأمين .

وعلى هذا فان أسعار الصرف المتغيرة يمكن أن تؤدي الى آثار متقلبة وغير مفهومة فى نتائج النشاط الذى يهدف الى التعويض عن الخسائر بنشر الحماية بواسطة اعادة التأمين على نطاق العالم كله والتى تتكون من تحصيل الأقساط وتسوية المطالبات بالعملة الأصلية والتى يتم التعبير فى النهاية عن كل ذلك بعملية البلد المسجل فيه معيد التأمين . ومن الثابت أن اسعار الصرف فى معظم الدول النامية مرتفعة عن سعرها الحقيقى مما يؤثر بلا شك فى مشاكل اعادة التأمين (١) .

لذلك فان من الواضح ان عملية اعادة التأمين العالمية تتأثر بأى عقبة تعترض سبيل الأموال فى تدفقها السلس من بلد لآخر .

(1) Shenoy " Currency Over Valuation in Some under-developed countries " , inllpolitico-Dec, 1966, pp. 761-778.

## المبحث الثاني

## أهمية دراسة تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لمعدي التأمين (١)

واجه سوق اعادة التأمين خلال سنوات ما بعد الحرب الأخيرة مشكلات كثيرة نتيجة تخفيض لكثير من العملات وهو الآن يجد نفسه مطالبا بالتقلب على آثار اعادة تقييم والشلن النمساوي والفرنك البلجيكي وذلك في نفس الوقت الذي يسمح فيه بتعويم أسعار صرف المارك الألماني والجيولدر الهولندي .

- (١) تعتبر عمليات اعادة التأمين احد انواع الصادرات والواردات الغير منظورة ، وبالتالي فان تقلبات سعر الصرف تؤثر عليها ، وللتوسع في ذلك يمكن الرجوع الى :
- Mikesell, Foreign Exchange in postwar World, New York, 1954, PP.447-450.
  - Fritz Machlup, International Monetary Economics, Op.Cit., p.30.
  - Sidney S. Alexander " Effects of a Devaluation on a Trade Balance", IMF.Staff Papers, Vol.,11(1952), PP. 263-278.

وقبل تحديد أهمية دراسة تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لمعدي التأمين ولابد وأن نشير بماذا نعني بالمصطلحات الاقتصادية البحتة السابق ذكرها وهي أسعار الصرف ، تخفيض العملة ، تعويم العملة .

سعر الصرف : Exchange Rate

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أي ثمن شراء الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية .

ويتعرض سعر الصرف للتغيرات المستمرة برغم الاتفاقيات الدولية والتي تحدد سعر الوحدة من وزن الذهب بالعملات المختلفة وعلى أساسه تتحدد العلاقة بين العملات المختلفة . ففي كثير من الأحيان لاتجدي جهود صندوق النقد الدولي وهو الجهاز المخصص للعمل والإشراف على تثبيت أسعار الصرف للعملات المختلفة حفاظا على الاستقرار في التعامل الدولي عن طريق استخدام ما يتجمع لديه من اموال في اقراض الاعضاء بالعملات المختلفة . إلا أن بعض الدول لا تجد مفرًا من تخفيض قيمة عملتها الوطنية لحماية لاقتصادها من الانهيار كما حدث أخيرا بالنسبة للفرنك البلجيكي .

وتمثل عمليات اعادة التأمين المسندة من معيى التأمين بالخارج الى الهيئات المحلية عملية بيع للخدمة التأمينية أى أنها جزء من الصادرات غير المنظورة بينما تمثل عمليات اعادة التأمين المسندة من جانب الهيئات المحلية عملية شراء للخدمة التأمينية أى أنها جزء من الواردات غير المنظورة .

#### تعويم العملة :

التعويم اما يكون لعملة دولة واحدة بالنسبة لعمليات دول أخرى أو يكون تعويم جماعى لعملات مجموعة من الدول بالنسبة لعملة دولة أخرى معينة .

ان تعويم أى عملة يعنى اطلاقها فى الأسواق العالمية حيث يترك سعر صرفها يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب اليومية عرض العملة والطلب عليها . والتعويم الجماعى لعملات مجموعة من الدول بالنسبة لعملة دولة أخرى ( مثلما حدث لدول أوروبا فى مواجهة الدولار الأمريكى سنة ١٩٧٣ )، يعنى ترك أسعار صرف تلك العملات تتحدد بالنسبة لعملة معينة بعوامل العرض والطلب فى الأسواق المالية على أن تظل هناك نسبة ثابتة بين أسعار تلك العملات وهى النسب التى تحدد العلاقة بينها .

#### أهمية دراسة التغيرات المستمرة فى أسعار الصرف :

تظهر أهمية دراسة التغيرات المستمرة فى أسعار الصرف والأثار الناجمة عنها بالنسبة لشركات اعادة التأمين لاعتبارات عديدة أهمها :

#### تخفيض قيمة العملة :

ان تخفيض قيمة العملة الوطنية (١) لأى دولة يعنى ما تساويه هذه العملة من وزن الذهب واستعداد الحكومة للشراء والبيع بالسعر الجديد .

ويترتب على ذلك بافتراض ثبات سعر الذهب بالنسبة للعملة تغير سعر صرف العملة المخفضة بالنسبة لجميع العملات الأخرى وزيادة ثمن شراء تلك العملات بالعملة المخفضة فنتر أسعار الواردات بالعملة الوطنية لتلك الدولة الأمر الذى يحد منها وتنخفض أسعار الصادرات بالعملات الاجنبية الامر الذى يزيد من الطلب الخاص عليها .

#### (١) فى تعريف تخفيض سعر العملة وآثاره المختلفة راجع :

M.C. Vaish and S. Singh. International Economics, Second edition. Oxford and I B H Publishing Company, 1977, P.183.  
Fritz Machlup, "Relative Prices and Aggregate Spending in the Analysis of Devaluation" American Economic Review, Vol. XIV (June 1955).  
Sidney S. Alexander, "Effects of a Devaluation: A Simplified Synthesis of Elasticities and Absorption Approaches", American Economic Review, Vol. XLIX (March 1959), pp. 22-42.

(٦) من المعروف بوجه عام ان موقف النقد العالمي قد تغيرت تغيرا جوهريا في السنوات الاخيرة ولان اعادة التأمين يجب ان تكون عالمية لانها تعيش على مبدأ صناعة التأمين وهو انها تسعى الى موازنة اعمالها ونتيجة لانتشار عمليات اعادة التأمين على نطاق عالمي وبسبب التغيرات المتداخلة في اسعار العملات يواجه معيدي التأمين اخطارا تؤثر على النتائج الفنية وعلى استثماراتهم الى حد بعيد .

(١) ان عددا محددًا من العملات تتمتع بالقابلية للوفاء بالتزامات الدولية دون باقى العملات التى تنشأ بها عمليات التأمين واعادة التأمين ويترتب على ذلك فروق نتيجة لتحويل الأرصدة المتعلقة بهذه العمليات من العملة الأصلية للاتفاقية الى عملات السداد التى تخضع لتغيرات أسعار الصرف .

(٢) ان أكثر العملات الدولية تداولًا وقبولًا فى التعامل الدولى لم تنج من التخفيض المستمر من جانب الحكومات المعينة ، ففي فبراير ١٩٧٣ اعلنت الحكومة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكى بنسبة ١٠٪ من قيمته التعادلية .

(٣) ان كثيرا من الدول النامية مازالت فى مرحلة الاعداد للبرامج الخاصة باستخدام العقول الالكترونية فى مجال اعادة التأمين والذى يجب ان تعد بالطريقة التى تضمن الفصل بين النتائج الفنية والاشارة الناجمة عن تغيرات اسعار الصرف .

(٤) ان اتفاقيات اعادة التأمين تمثل مجموعة عقود او اتفاقات بعملات مختلفة مما يجعل هذه الاتفاقيات فى مجموعها أكثر تأثيرا بالتغيرات فى اسعار الصرف .

(٥) ان الاتفاقيات التى تسندها هيئات اعادة التأمين تعدها من مجموعة الاتفاقيات المسندة اليها بعمليات مختلفة فى معظم الاحيان عن عملة الاتفاقية التى تسندها الامر الذى يتطلب استخدام اسعار الصرف التى تحقق التوازن بين الأرصدة المسددة عن الاتفاقيات المسندة منها وتلك التى تحصل عليها من الاسنادات الواردة اليها .

### الرأى الثالث :

يميل أصحاب هذا الرأى الى تثبيت اسعار الصرف خلال  
الفترة المالية لتوحيدها على المستوى القومى لأغراض القياس  
الاقتصادى .

### الرأى الرابع :

يميل هذا الرأى الى استخدام أسعار التحويل عند اعداد  
البيانات ونتائج الأعمال .

وقد ترتب على تطبيق الآراء الثلاثة الأولى مع التغيرات  
المستمرة فى اسعار الصرف عدة آثار أهمها :

### أولا : الآثار الفنية وأهمها :

- (١) آثار متعلقة بالمخصصات الاحتياطيات (الایداعات  
المحتجزة) .
- (٢) آثار متعلقة بتحديد نتائج الاتفاقيات .
- (٣) آثار متعلقة باعداد التغطيات .
- (٤) آثار متعلقة بحدود الاحتفاظ .

### ثانيا : الآثار المالية وأهمها :

- (١) آثار متعلقة بأرصدة معيدى التأمين وأقساط  
الایداع .
- (٢) آثار متعلقة بالأرصدة فى البنوك والاستثمارات  
بالعملات الأجنبية .
- (٣) آثار متعلقة ببيانات ونتائج الأعمال .

(٢) الایداعات القانونية :

والمقصود بها الایداعات التي يتطلب حجزها بناءً على قوانين الإشراف والرقابة على هيئات التأمين واعادة التأمين فقد تدخلت التشريعات الخاصة بالإشراف والرقابة في كثير من الدول مثل فرنسا وبلجيكا وإيطاليا نتيجة للآثار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات مما أدى إلى تدخل الدول بطريق غير مباشر لإجبار هيئات التأمين المختلفة على حجز الایداعات من معيدي التأمين إذ أن هذه التشريعات تمر على أن يظهر المؤمن المباشر في جانب الخصوم من الميزانية جميع المخصصات الفنية ( أقساط وتعويفات ) لا فرق في ذلك بين الجزء المحتفظ به والجزء المعاد تأمينه وأن تحدد الأموال المختلفة التي تقابل هذا الالتزام في جانب الأصول من الميزانية وأمام هذه التشريعات فإن هيئات التأمين تظفر إلى حجز ما يقابل نصيب معيدي التأمين من المخصصات الفنية قبل تحويل الأموال المستحقة لهم .

(٣) الایداعات النقدية :

والمقصود بها الایداعات التي يتطلب حجزها من معيدي التأمين بسبب قوانين النقد والتي تتدخل في هذه العملية بصورة مباشرة وذلك لأن قوانين النقد لاتوافق على تحويل أي أموال إلى معيدي التأمين في خارج أي دولة إلا بعد خصم أنصبتهم في المخصصات الفنية وهنا لا يمكن الخروج على هذه القاعدة سواء من المؤمنيين المباشرين أو معيدي التأمين ويتم حجز هذه الایداعات بأن تقوم الهيئة المسندة لاتفاقيات اعادة التأمين بحجز جزء من الأقساط تمثل من وجهة نظرها

## المبحث الأول

الآثار الفنية المترتبة على  
تقلبات اسعار الصرف

(١) الآثار المتعلقة بالمخصصات والاحتياطيات (الایداعات المحتجزة) :

لا شك أن تأثير اعادة تقييم العملة بالنسبة لأسواق اعادة التأمين إنما يتركز على الایداعات المحتجزة من الاتفاقيات المختلفة الواردة من الدول التي تناول عملاتها اعادة التقييم .

وهناك عدة صور مختلفة لودائع معيدي التأمين تتلخص في ثلاث صور هي :

(١) ایداعات الاتفاقيات :

والمقصود بها الایداعات التي يتم الاتفاق عليها بين المؤمن المباشر ومعيدي التأمين بأن يقوم المؤمن المباشر بحجز هذه الودائع والتي قد تكون قاصصة على الودائع التي تقابل نصيب معيدي التأمين في مخصص الأقساط ( احتياطي الاخطار السارية ) وقد يمتد كذلك إلى مخصص التعويضات ( احتياطي التعويضات تحت التسوية ) .

الجزء من القسط المحصل الذي يخص فترة تالية لفترة الحساب كما تقوم بحجز مخصص للتعويضات بما يعادل نصيب معيدين التأمين في المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى وقت اعداد الحسابات عن تلك الفترة .

وقد عمدت هيئات اعادة التأمين الى حجز مثل هذه المخصصات من معيدين التأمين نتيجة لخبرة هذه الهيئات خلال الحرب العالمية الثانية وعدم تمكنها من الحصول على نصيب معيدين التأمين من التعويضات المدفوعة خلالها بجانب افلاس كثير من هذه الهيئات . بل ان الدول النامية أصبحت تعلق آمالا كبيرة على حجز مثل هذه المخصصات فهي تمثل احدى دعائم اقتصادياتها لاستخدامها في تمويل خطط التنمية بها حيث يندر عنصر رأس المال من ناحية وينخفض سعر الفائدة على هذه المخصصات من ناحية أخرى بجانب انها من الأموال الممكن استثمارها في أوجه استثمار طويلة الأجل حيث يزداد حجم هذه المخصصات سنة بعد أخرى . ويتم الافراج عن هذه المخصصات بنفس العملة المحجوزة بها وبمعدلات الوحدات النقدية السابق حجزها . وبالتالي فان تحويل هذه المخصصات للعملة الوطنية عند حجزها بسعر معين وعند الافراج عنها بسعر مخالف نتيجة لتغير اسعار الصرف يؤدي الى ظهور فروق غير حقيقية بالعملة الوطنية لهذه الایداعات .

#### (٢) الآثار المتعلقة بنتائج الاتفاقيات :

تعد نتائج الاتفاقيات من أهم العوامل المحددة لقبول وتجديد هذه الاتفاقيات لذلك يصبح من الضروري تحري الدقة الكاملة في تحديدها . فاذا كان الأساس هو استخراج نتائج هذه الاتفاقيات بعملتها الاصلية فمتى تعددت العملات الاصلية للاتفاقيات لزم تحويلها جميعا الى عملة واحدة تقوم بدور الوسيط لتحديد نتائج هذه الاتفاقيات .

وقد جرى العرف بالنسبة لأنواع معينة من الاتفاقيات سواء كانت نسبية أو على أساس زيادة الخسائر على تكوين مخصص للودائع النقدية والاستثمارات لمواجهة تقلبات أسعار العملة ولذلك فان معيدين التأمين ذوي محافظ الاعمال

وقد عمدت هيئات اعادة التأمين الى حجز مثل هذه المخصصات من معيدين التأمين نتيجة لخبرة هذه الهيئات خلال الحرب العالمية الثانية وعدم تمكنها من الحصول على نصيب معيدين التأمين من التعويضات المدفوعة خلالها بجانب افلاس كثير من هذه الهيئات . بل ان الدول النامية أصبحت تعلق آمالا كبيرة على حجز مثل هذه المخصصات فهي تمثل احدى دعائم اقتصادياتها لاستخدامها في تمويل خطط التنمية بها حيث يندر عنصر رأس المال من ناحية وينخفض سعر الفائدة على هذه المخصصات من ناحية أخرى بجانب انها من الأموال الممكن استثمارها في أوجه استثمار طويلة الأجل حيث يزداد حجم هذه المخصصات سنة بعد أخرى . ويتم الافراج عن هذه المخصصات بنفس العملة المحجوزة بها وبمعدلات الوحدات النقدية السابق حجزها . وبالتالي فان تحويل هذه المخصصات للعملة الوطنية عند حجزها بسعر معين وعند الافراج عنها بسعر مخالف نتيجة لتغير اسعار الصرف يؤدي الى ظهور فروق غير حقيقية بالعملة الوطنية لهذه الایداعات .

وقد جرى العرف بالنسبة لأنواع معينة من الاتفاقيات سواء كانت نسبية أو على أساس زيادة الخسائر على تكوين مخصص للودائع النقدية والاستثمارات لمواجهة تقلبات أسعار العملة ولذلك فان معيدين التأمين ذوي محافظ الاعمال

ان استخدام اسعار الصرف وفقا لآى من الآراء السابقه  
الإشارة اليها يؤدي الى اعطاء قيمة بالعمله الوطنيه غير  
حقيقيه لاجمالي كل بند من بنود الحساب للاتفاقيه وخاصه  
ذات سنوات الاصدار حيث تتركز الأقساط فى السنوات الأوليه  
من الاصدار بينما تتركز التعويضات فى السنوات التاليه  
من سنة الاصدار وهو ما يجعل النتائج المستخرجه منه  
بعيده عن الواقع .

وبافتراض اننا نتبع نتيجة اصدار معين وليكن ١٩٧٤  
لاحدى الاتفاقيات بالعمله الاصليه ولتكن الجنيه الاسترلينى  
ثم بالعمله الوطنيه ولتكن الجنيه المصرى . وان أرقام  
حساباتها كانت على النحو التالي :

فترة الحساب	الأقساط بالجنيه الاسترلينى	التعويضات والتحويلات الأخرى
١٩٧٤	٤٢٠٠٠٠	١١٧٠٠٠
١٩٧٥	٣٢٣٠٠٠	٣٠٨٠٠٠
١٩٧٦	٩٢٠٠٠	٢٨٢٠٠٠
١٩٧٧	٨٠٠٠	١٥٥٠٠٠
١٩٧٨	٢٠٠٠	٨٥٠٠٠
١٩٧٩	-	٢٦٠٠٠
١٩٨٠	-	(٦٤٠٠٠)
الاجمالي	٨٤٥٠٠٠	٩٢٢٠٠٠

أولا : استخدام البيانات السابقه لتحديد نتيجة مثل هذه الاتفاقيه فى نهايه كل سنه بالعمله  
الاصليه ( الجنيه الاسترلينى ) كما يلى :

سنه الامداد : ١٩٧٤

الرياحيه	الرصيد	التعويضات والتحويلات الأخرى	الأقساط	سنه الحساب
٧٢٠٠٠	٣٠٣٠٠٠	١١٧٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١٩٧٤
٤٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٨٠٠٠	٣٢٣٠٠٠	١٩٧٥
١٥٠٣	٣١٨٠٠٠	٤٢٥٠٠٠	٧٤٣٠٠٠	١٩٧٥ فى نهايه
(٢٤٣)	(١٩٠٠٠٠)	٢٨٢٠٠٠	٩٢٠٠٠	١٩٧٦
(١٢٥١)	(١٤٧٠٠٠)	٧٠٧٠٠٠	٨٣٥٠٠٠	١٩٧٦ فى نهايه
(١٦٧٧)	(١٩٠٠٠)	١٥٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٩٧٧
(٩٠١)	(٨٣٠٠٠)	٨١٢٠٠٠	٨٤٣٠٠٠	١٩٧٧ فى نهايه
	(١٠٢٠٠٠)	٨٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٩٧٨
	(٣٩٠٠٠)	٩٤٧٠٠٠	٩٤٧٠٠٠	١٩٧٨ فى نهايه
	(١٤١٠٠٠)	٣٩٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٩٧٩
	٦٤٠٠٠	٩٨٦٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٩٧٩ فى نهايه
	(٧٧٠٠٠)	(٦٤٠٠٠)	٨٤٥٠٠٠	١٩٨٠
		٩٢٢٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٩٨٠ فى نهايه



(٧٨)

وعلى اعتبار أن قيمة الجنيه الاسترليني في نهاية عام ١٩٧٤ كانت ١٣٦٧٠٨ قرشا ثم انخفضت انخفاضا شديدا في نهاية عام ١٩٧٥ الى ١١٨٧٧٠ قرشا وانخفض مرة اخرى الى ١١٦٣٧٥ قرشا في حين ارتفعت قيمته الى ١٢٧٦٨٠ قرشا في نهاية ١٩٧٧ ثم واصل ارتفاعه الى ١٣٦٣٦٠ قرشا في نهاية ١٩٧٨ ثم ارتفع ارتفاعا كبيرا في نهاية عام ١٩٧٩ الى ١٥١٧٦٠ قرشا .

فان النتائج التي نحصل عليها باستخدام الآراء السابقة والخاصة بتحديد سعر الصرف يكون كما يلي :

(١١)

العملة : الجنيه المصري

تحت مصادر : ١٩٧١

الارباحية ٢	الرسوم	التعريفات والتهتميلات الاخرى	الاقساط	سعر التحويل للجنيه الاسترليني	سنة الحساب
٢٢١	٥٨٢٣١٤	١٥٩٩٤٨	٥٧٤١٧٤	١٣٦٧٠٨	١٩٧٤
٢٥٤	١٧٧١٦	٣٦٥٨١٢	٢٨٣٦٢٧	٨٠٨٧٠	١٩٧٥
١٩٨	١٤٣٢٠٤١	٥٢٥٧٦٠	٩٥٧٨٠١	١١٦٣٧٥	في نهاية ١٩٧٥
١٩٨	(٢٢١١٢٨١)	٢٢٨١٧٨	١٠٧٠٢٥	١٢٧٦٨٠	١٩٧٦
٢٢٢	٧٨٢٦٠١٤	٨٥٢٩٣٨	١٠٢٦٤٦٦	١٣٧٦٨٠	في نهاية ١٩٧٦
٢٢٢	(٥٤٤٧٧١)	١٩٧٩٣٤	١٠٣١٤	١٣٦٣٦٠	في نهاية ١٩٧٧
١٩٨	٧٨٢٢٢٨	١٠٥١٨٥١	٧٠٥٠٨٠	١٣٦٣٦٠	في نهاية ١٩٧٧
١٩٨	(١١٣١٧٧)	١١٥٩٠٦	٢٧٢٧	١٣٦٣٦٠	١٩٧٨
١٩٨	(١٣٥٥٧)	١١٦٧٧٤٨	١٠٧٧٧٠٧	١٥١٧٦٠	في نهاية ١٩٧٨
١٣٨	(٦٧١٤٥)	٥٩١٨٦	—	١٥١٧٦٠	١٩٧٩
١٣٨	(٨١١٤٣١)	١٢٢٦٩٣٤	١٠٧٧٨٠٧	١٦٤٣٢٠	في نهاية ١٩٧٩
١٣٨	(١٠١٥٠١)	(١٠١٥٠١)	—	١٦٤٣٢٠	١٩٨٠
١٣٨	(٤١٠٣٣)	٨٣٧١٢١١	١٠٧٧٨٠٧	١٦٤٣٢٠	في نهاية ١٩٨٠

(٧٩)

تحويل حساب الربع الأول ١٩٧٤ بسعر ١٣٦٧٠٨ قرشا وحساب  
الربع الثاني ١٩٧٤ بسعر مختلف وحساب الربع الثالث  
١٩٧٤ بسعر آخر وحساب الربع الرابع ١٩٧٤ بسعر رابع وبالتالي  
فانه في سنة الحساب قد يستخدم اكثر من سعر تحويل واحد .  
كذلك قد يصدر قرار من السلطة الوطنية بتغيير اعمار المصرف  
المستخدمة فيستخدم اعمار تسمى بالاسعار الرسمية أو اعمار  
تسمى بالاسعار التشجيعية كما حدث في جمهورية مصر العربية (١)  
فقد استخدم السعر الرسمي حتى سنة ١٩٧٧ ثم استخدمت  
الاسعار التشجيعية من عام ١٩٧٨ ولا يمكن أن نتصور الاثار  
التي نتجت عن ذلك الا اذا عرفنا ان الفرق بين سعر تحويل  
الجنيه الاسترليني بالسعر الرسمي في سنة ١٩٧٧ كان ١٣٢٩٤٠ قرشا  
بينما السعر التشجيعي في سنة ١٩٧٨ كان ١٣٦٣٦٠ قرشا .

وغي مثالنا السابق تجنبنا ذلك باستخدام السعر  
التشجيعي للجنيه الاسترليني في جميع سنوات الحساب ولو  
طبقنا السعر الرسمي على سنة ١٩٧٧ وما قبلها والسعر  
التشجيعي عام ١٩٧٨ كمثال لنرى أثر تغير سعر المصرف  
سنجد الآتي :

(١) د. شريف رمسيس نقلا ، سياسة الرقابة على الصرف في  
الاقتصاديات المتخلفة مع اشارة خاصة لتطبيقها على مصر ،  
الطبعة الاولى ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٧ ص ١١٦ .

وبتشبع النتائج المستخلصة مما سبق يتضح أن نتيجة  
الاتفاقية الاصلية تختلف كثيرا عن نتائجها بعد التحويل  
للعلمة الوطنية نتيجة لتغير اعمار المصرف المستخدمة  
في التحويل ونلاحظ الآتي :

- (١) ان نتيجة الاتفاقية في العام الاول للاصدار كانت واحدة  
في الحالتين بسبب استخدام سعر تحويل واحد خلال  
السنة الاولى للاصدار .
- (٢) بدأت تختلف نتيجة الاتفاقية بعملتها الاصلية عن العملة  
المحولة اليها في السنوات التالية نتيجة لانخفاض  
قيمة الجنيه الاسترليني .
- (٣) ان نتيجة السنة الثالثة للاصدار وهي ١٩٧٧ أظهرت  
أرباحية بلغت ٢٢٪ بالعملة الوطنية بينما هي في  
الحقيقة أظهرت خسارة بلغت ٢٣٪ بالعملة الاصلية  
اي ان الفارق في الأرباحية بين النتيجةين هو ٤٪ وهي  
نسبة لا يستهان بها .
- (٤) في نهاية السنة السابعة للاتفاقية اي في نهاية عام  
١٩٨٠ أظهرت النتائج المستخرجة بالعملة الاصلية  
خسارة بلغت ٩٪ بينما لم تتعد الخسارة التي  
أظهرتها النتائج المستخرجة بالعملة الوطنية ٤٪  
بفارق يعادل ٥٪ وبذلك فان نتيجة الاتفاقيات قد  
تظهر ارباحية ظاهرية او خسارة غير حقيقية نتيجة  
تغير اعمار المصرف .

وهذه النتيجة وصلنا اليها بافتراض ان التحويل  
للعلمة الوطنية في نهاية سنة الحساب ولكن واقع الحال  
انه يتم تحويل كل كشف حساب على حدة بمعنى أنه قد يتم

الأرباح	الرصيد	التعويضات و التعميمات الأخرى	الأقساط	سنة الحساب
١٥٣	١٢٨٠٠٠ (١٤٧٠٠٠)	٧٠٧٠٠٠ ١٥٥٠٠٠	٨٣٥٠٠٠ ٨٠٠٠	في نهاية ١٩٧٦ ١٩٧٧
(٢٣)	(١٩٠٠٠) (٨٣٠٠٠)	٨٦٢٠٠٠ ٨٥٠٠٠	٨٤٢٠٠٠ ٢٠٠٠	في نهاية ١٩٧٧ ١٩٧٨
(١٢٣١)	(٢٠٢٠٠٠)	٩٤٧٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	في نهاية ١٩٧٨

(١١)  
ثانياً : بالجنبة الممصري

الأرباح	الرصيد	التعويضات و التعميمات الأخرى	الأقساط	سنة التحويل	سنة الحساب
١٥٣	٨١٨٤٣ (٩٣٩٩٢)	٤٥٠٢٠٦ ٩٩١٠٧	٥٣٣٨٩٩ ٥١١٥	٦٣٠٩٤٠	في نهاية ١٩٧٦ ١٩٧٧
(٢٣)	(١٢١٤٩) (١١٣١٧٩)	٥٥١١٦٣ ١١٥٠٠٦	٥٣٩٠١٤ ٢٧٢٧	١٣٦٣٦٠	في نهاية ١٩٧٧ ١٩٧٨
(٢٣١)	(١٢٥٣٢٨)	٦٦٧٠٦٩	٥١٧٤١		في نهاية ١٩٧٨

(١) سجلات الشركة المصرية لاعادة التأمين ، مرجع سبق ذكره .

### (٣) الآثار المتعلقة بالتغطيات التي تعدها هيئات إعادة التأمين :

تحمل شركات إعادة التأمين على اسنادات بعملات مختلفة وتسعى للحصول على تغطيات لما يزيد عن حد احتفاظها من الاخطار التي تضمها هذه الاسنادات .

وتتم تلك التغطيات بالعملية الوطنية في الوقت الذي تشمل جزء من الاسنادات الواردة بعملات أخرى .

ويترتب على تحويل بنود الحسابات الخاصة بالاسنادات الواردة الى العملة الوطنية باستخدام اسعار الصرف وفقا لاي من الآراء السابقة تصبح الأرقام التي تتضمنها التغطيات التي تعدها هذه الشركات غير ممثلة لقيمة البنود الفعلية نتيجة لتغيرات اسعار الصرف وتركيز الاقساط في السنوات الاولى من الامداد وتزايد قيمة التعويضات في السنوات التالية .

فاذا افترضنا ان هذه التغطيات بالعملية الوطنية تشمل ٧٠ ٪ من ارقام المثل السابق فان الأرقام التي تدخل هذه التغطية تكون كما يلي :

ونلاحظ ما يأتي بالمقارنة بين الجدولين السابقين :

(١) ان نتيجة الاتفاقية في نهاية ١٩٧٧ بالسعر التشجيعي أظهرت أرباحية بلغت ٢٢ ٪ بينما أظهرت خسارة مقدارها ٢٣ ٪ بالسعر الرسمي اي ان الفرق بين النسبتين مرء ٪ وهي نسبة لا يستهان بها .

(٢) ان نتيجة الاتفاقية بالعملية الاصلية تطابقت مع نتيجة الاتفاقية بالعملية الوطنية نتيجة لاستخدام سعر واحد ثابت وهو السعر الرسمي لاصدار ١٩٧٤ حتى سنة الحساب ١٩٧٧ .

(٣) ظهرت فجوة كبيرة بين نتيجة الاتفاقية بالعملية الاصلية في نهاية عام ١٩٧٨ فأظهرت خسارة مقدارها ١٢ ٪ ونتيجة الاتفاقية بالعملية الوطنية في نهاية عام ١٩٧٨ فأظهرت خسارة مقدارها ٢٢ ٪ ، نتيجة لاستخدام السعر التشجيعي بدلا من السعر الرسمي وظهر تأثيره واضحا على التعويضات والتحميلات الأخرى لأن الاقساط الواردة خلال عام ١٩٧٨ ضئيلة بالمقارنة بالتعويضات والتحميلات الأخرى .

وذلك يؤكد مرة أخرى ان نتيجة الاتفاقيات قد تظهر ارباحية ظاهرية او خسارة غير حقيقية نتيجة لتغير اسعار الصرف وبالتالي فالنتيجة الفنية المحددة بعملة معيد التأمين قد دمرت مما يوجب عدم الاعتماد فقط على شروط الاتفاقية وخبرة الخسائر الماضية ولكن تعتمد أيضا على اسعار الصرف التي طبقت على تلك الاتفاقيات .

أولاً : الأرقام التي تدخل التعطيات ( المعدة ) بالعملة الوطنية : (١)

العملة : الجنيه الاسترليني

سنة الإصدار ١٩٧٤

سنة الحساب	الاقساط	التعويضات والتحملات الأخرى	الرصيد
١٩٧٤	٢٩٤٠٠٠	٨١٩٠٠	٢١٢١٠٠
١٩٧٥	٢٣٦١٠٠	٢١٥٦٠٠	١٠٥٠٠
١٩٧٦	٦٤٤٠٠	١٩٧٤٠٠	(١٣٣٠٠٠)
١٩٧٧	٥٦٠٠	١٠٨٥٠٠	(١٠٢٩٠٠٠)
١٩٧٨	١٤٠٠	٥٩٥٠٠	(٥٨١٠٠٠)
١٩٧٩	-	٢٧٠٢٠٠	(٢٧٣٠٠٠)
١٩٨٠	-	(٤٤٨٠٠)	٠٠٤٨٠٠

(١) إحصاءات الشركة العمومية لاعادة التامين ، مرجع سبق ذكره

الأرقام التي تدخل التعطيات ( المعدة ) بالعملة الوطنية (١)

العملة الوطنية : الجنيه المصري

سنة الإصدار : ١٩٧٤

حساب	سعر التحويل في نهاية الفترة للجنيه الاسترليني	الاقساط	التعويضات والتحملات الأخرى	الرصيد المحو للمعدي التامين
ح	١٣٦٧٠٨	٤٠١٩٢٢	١١١٩٦٤	٢٨٩٩٥٨
	١١٨٧٧٠	٣٦٨٥٣٩	٢٥٦٠٦٨	١٢٤٧١
	١١٦٣٧٥	٧٤٩٤٦	٢٢٩٧٢٤	(١٥٤٧٧٨)
	١٦٧٢٨٠	٧١٥٠	١٣٨٥٣٣	(١٣١٣٨٣)
	١٣٦٣٦٠	١٩٠٩	٨١١٣٤	(٧٩٢٢٥)
	١٥١٧٦٠	-	٤١٤٣٠	(٤١٤٣٠)
	١٦٤٢٢٠	-	(٧٣٥٧١)	٧٣٥٧١
ح		٧٥٤٤٦٦	٧٨٥٢٨٢	(٣٠٨١٦)

فقران ان الحسابات الخامة بالاستادات الواردة لشركات اعادة التامين عن فترة معينة يدخل منها في حسابات الفترة التالية والمعدة عن الشطيات المستدة منها للمعدي التامين بها تقوم بالجنيه المصري على اساس سعر الصرف يوم امداد حسابات الشطية .

ويلاحظ من البيانات السابقة ان لتغير اسعار الصرف آثار بالغة الخطورة على تكوين تغطيات اعادة التأمين الامر الذي يتطلب الحد من هذه الآثار بقدر المستطاع حتى لا تجد هذه الهيئات ان تكلفة هذه التغطيات يفوق ما تحمل عليه من الاسنادات الواردة والمكونة لها .

(٤) الآثار المتعلقة بحدود الاحتفاظ والحدود القموى للمسئولية فى تغطيات تجاوز الخسائر :

يكون للتغيرات التى تطرأ على العملة تأثير هام على كل من حدود الاحتفاظ والحدود القموى للمسئولية لتغطيات زيادة الخسائر ويقل هذا التأثير عندما تتم هذه التغطيات لعمليات بذات العملة ولكن الوضع يختلف كثيراً اذا كانت هذه التغطيات تشمل نشاط المناطق الخاضعة لاعادة تقييم العملة بينما تكون الخصومات وحدود التغطية مقومة بعملة اخرى .

وعلى سبيل المثال اذا كانت التغطية عن محفظة اعمال عالمية بما فيها النشاط الوارد من المناطق ذات العملات التى اعيد تقييمها وبعد اقص ١٠٠ ألف جنيه استرلينى مثلاً بعد المائة الف الاولى فان الخصومات وحدود التغطية ستبلغ اسعار الصرف القديمة وبتطبيق اسعار الصرف الجديدة على حد الاحتفاظ والحد الاقصى للمسئولية فان المائة الف جنيه استرلينى سوف تقل قيمتها بالنسبة للتعويضات التى سوف تنشأ فى المستقبل.

العملة :	الجمنيه المصري	العملة :	الجمنيه المصري	العملة :	الجمنيه المصري	العملة :	الجمنيه المصري
الريصد المحسول لمعيجى التأمين	٢٥١١١	١٢١١١	١١٦١١	٣١٧٦٦١	٥١٣٠٣١	١١٧٧٧	١٨١٧٣٣
التعويضات والتأمينات	٩٧٨٧٢	٢٥٠٥٠	٢٥٢٠٤٠	١٥٦٥١	١٤٧٥١	١٤٧٥١	١٤٧٥١
التعويضات والتأمينات	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
الاقساط	٢٦١٨٤	٣٦١٢٤	١٢٢٢٦	١٢٢٢٦	١٢٢٢٦	١٢٢٢٦	١٢٢٢٦
مصر الصرف للجمنيه الاسترلينى	١١٨٨٧٠	١١٦٣٧٥	١٢٧٦٨٠	١٣٦٣٦٠	١٥١٣٦٠	١٥١٣٦٠	١٦٤٣٢٠
سنة الحساب	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦
الاجمالي	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١

(١١) المربح السابق

شالشا : الأرقام التى تدخل التغطيات المحسولة بعملة الرقمية هي :

سنة الاحد ار : ١٩٧٤

العملة : الجمنيه المصري

وبالإضافة الى ذلك وفي ظل هذه الاتفاقيات فان التعويضات تحت التسوية المجنبية عن السنوات السابقة يجب اعادتها لتقييمها بالسترليني ، ويثور هذا الوضع عندما يتبين انه بتطبيق اسعار الصرف الجديدة للاسترليني عن العملات التي ارتفعت قيمتها سوف يؤدي الى خسائر كانت تقل عن الخصومات ثم تجاوزتها وتحولت الى تعويضات تدخل في نطاق الاتفاقية .

وقد تثار مشاكل اخرى كثيرة تنجم عن اعادة تقييم العملات وترجع بدرجة ما الى طرق القبول والاسناد ، ففي الطريقة الاختيارية يمكن للشركة ان تكتب الى حد معين ثابت مقوما بالعملة الوطنية عن النشاط الوارد من العالم كله وبالتالي قد تجد نفسها قد احتفظت بجزء من العمليات الواردة بالعملات التي تم اعادة تقييمها بقيم اكثر مما ترغب . وايضا فان الاتفاقيات النسبية او اتفاقيات زيادة الخسائر قد تحوي حدود احتفاظ والتي قد يخل بها التغيير التلقائي للمبلغ المؤمن به مقوما بالعملة الوطنية .

### المبحث الثاني

#### الآثار المالية المترتبة على تقلبات أسعار الصرف

تنحصر أهم الآثار المالية المترتبة على التغيير في أسعار الصرف فيما يلي :

(١) آثار متعلقة بأرصدة معيدي التأمين وأقساط الايداع  
( ارباح فروق التحويل ) :

تظهر أرصدة معيدي التأمين بالعملة الوطنية وتمثل بالنسبة للاتفاقيات المسندة منهم قيمة الأرصدة من تلك الاسنادات بالعملات المختلفة ونتيجة لاستخدام اسعار الصرف التي تحدد وفقا لاي من الآراء السابقة فان هذه الأرصدة لا تعبر عن الحقيقة حيث تتغير هذه الأرصدة بتغير أسعار الصرف للعملات الأصلية المكونة منهما وبالتالي تتأثر دفعات سداد الأرصدة بالتالي بأسعار الجديدة للصرف اعتبارا من تاريخ اعادة التقييم وعليه فبالنسبة للأرصدة المستحقة عن الاتفاقيات الواردة بالعملات التي أعيد تقييمها فسوف يخسر معيدي التأمين فروق تحويل اذا كانت الأرصدة مستحقة للشركات المسندة في حين ان معيدي التأمين سوف يحققون ربحا اذا كانت الأرصدة مستحقة لهم .

أما في حالة حسابات زيادة الخسائر فان المسورة

هذا النشاط يتم عن طريق السماسرة مما يستتبع ذلك تأخيراً أطول في سداد الأرصدة المستحقة .

وفي حالة اسناد الشركات الوطنية لجزء من أعمالها الى شركات تقييم في الدول التي اعيد تقييم عملاتها . فان معيدي التأمين لن يتأثروا بهذا التعديل ولكنهم سوف يحققون ربحاً اذا استحققت هذه الأرصدة عليهم .

وهناك نقطة اخرى تتعلق بدفعات السداد التي تبرز في تغطيات زيادة الخسائر التي تعقدتها الشركة المسندة في سوق لندن والتي تلعب دوراً في تحقيق ربح لمعيدي التأمين في حالة اعادة تقييم عملة من العملات . ألا وهي أقساط الأيداع فكثيراً ما ينص في تغطيات زيادة الخسائر على سداد حد أدنى موعود من القسط عند بداية سريان التغطية . على أن يتم تسوية القسط طبقاً لحجم الأقساط الاصلية وذلك في خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أو ستة أشهر بعد انتهاء فترة التغطية فبالنسبة لتغطيات زيادة الخسائر من عام ١٩٨١ مثلاً فقد تسلم معيدو التأمين الحد الأدنى والموعود من القسط ولكن في معظم الحالات سوف لا تتم تسوية أقساط ١٩٨١-١٩٨٠ بالرغم من أنهم قد دفعوا تعويضات خلال عام ١٩٨١ على أساس السعر القديم- الا باجراء التسوية النهائية وعلى أساس الاسعار الجديدة وقد يتمكنوا في هذه الحالة من الحصول على بعض الربح نتيجة الظروف الحالية الا أنه قد عملت هذه الظروف في غير صالحهم في كثير من السنوات الماضية التي أجري فيها تخفيض في اسعار عديد من العملات .

### الأثار المتعلقة بأرصدة البنوك وقيمة الاستثمارات :

في العديد من الدول توضع القيود على التحويلات النقدية للخارج وتلجأ هيئات اعادة التأمين بهالطبيعة النشاط التي تزاوله ولأهمية العلاقات مع الهيئات الدولية وخاصة المالية منها الى فتح حسابات لها في بعض البنوك الخارجية واستثمار جزء من أموالها بالدول التي لا تضع مثل هذه القيود على حرية التحويلات النقدية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب بما يزيد من الثقة فيها ويقوى من مركزها ويوسع الرقعة التي يشملها نشاطها .

وتتأثر قيمة هذه الأرصدة في البنوك وقيمته الاستثمارات بالتغيرات في قيمة العملات المودعة بها وتغيرات أسعار الصرف في حالة استخدام هذه العملات في سداد أرصدة بعملة اخرى . وحيث تتم تسويات السداد لأرصدة معيدي التأمين بالعملة الوطنية وباستخدام أسعار الصرف السائدة في يوم السداد أو ذلك السعر الموحد فان أرصدة البنوك والناجمة عن هذه التسويات وبالعملة الوطنية لاتعبر عن القيمة الفعلية لهذه الأرصدة نتيجة للتغيير الذي يطرأ على اسعار الصرف للعملة الاصلية والمودعة بها هذه الأرصدة والاستثمارات .

### الأثار المتعلقة ببيانات ونتائج الأعمال :

تتجمع البيانات لدى هيئات اعادة التأمين والمتعلقة بالبنوك المختلفة لكشوف الحساب من اقساط وعمولات وتعويضات . . . الخ مقومة بالعملة الوطنية وباستخدام





(٢) اعداد حسابات معيدي التأمين بالعملة الاصلية حيث يظهر رصيدها في أي وقت الأرصدة المستحقة على أو لمعدي التأمين وبالعملات الاصلية على أن تحول في تاريخ اعداد الميزانية وسعر الصرف السائد وقتها لتحديد القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة بالعملة الوطنية .

(٣) اعداد حسابات البنوك بالعملات الاصلية وكذلك حسابات الاستثمارات على أن يحول الرصيد الناتج عند اعداد البيانات ونتائج الاعمال الى العملة الوطنية باستخدام اسعار الصرف السائدة عند ذلك .

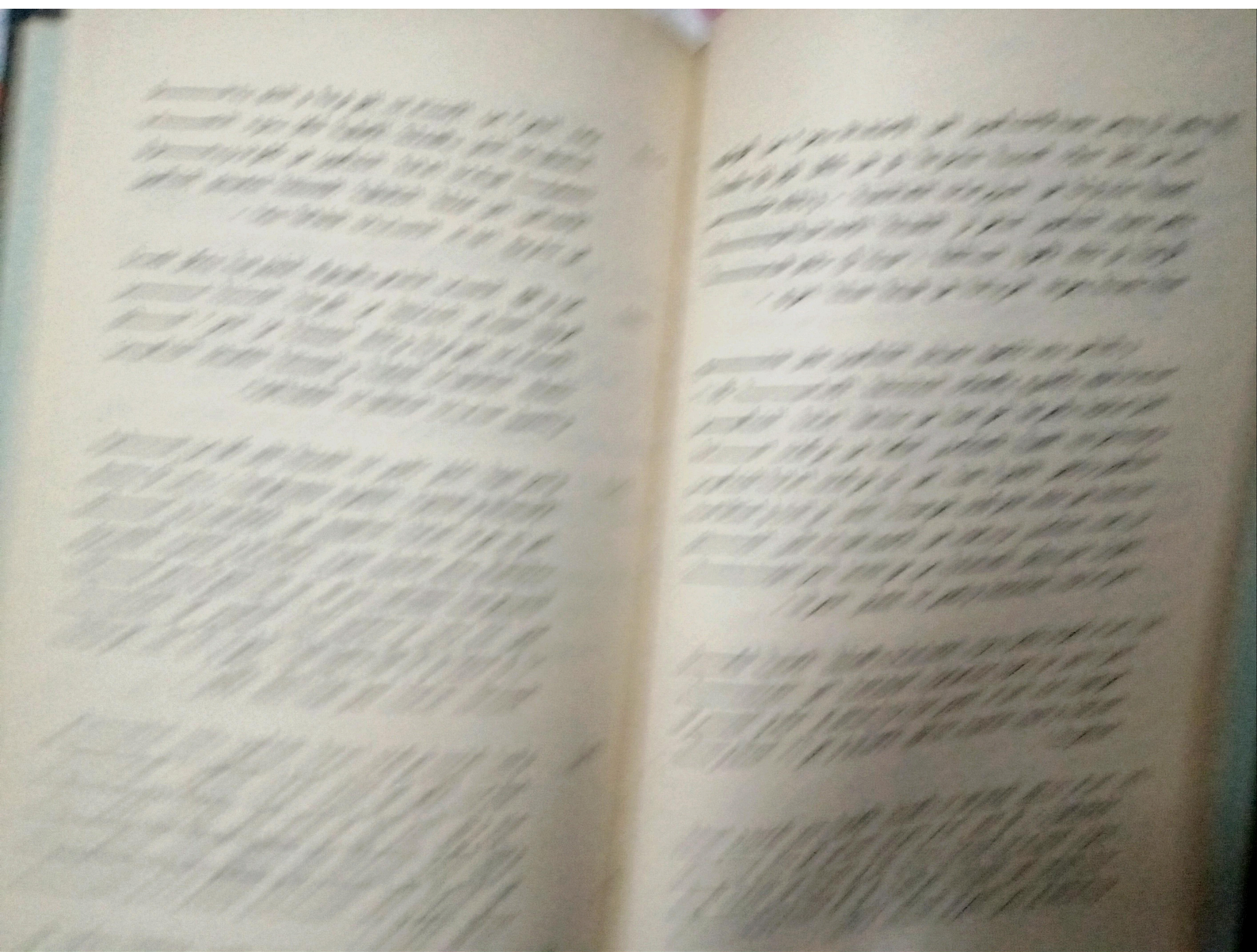
(٤) اعداد التسويات الخاصة بسداد أرصدة معيدي التأمين بالعملة على اعتبار ان حسابات معيدي التأمين بالعملة الاصلية وكذلك حسابات البنوك بالعملات المختلفة متى كان السداد بنفس عملة الاتفاقية الواردة .

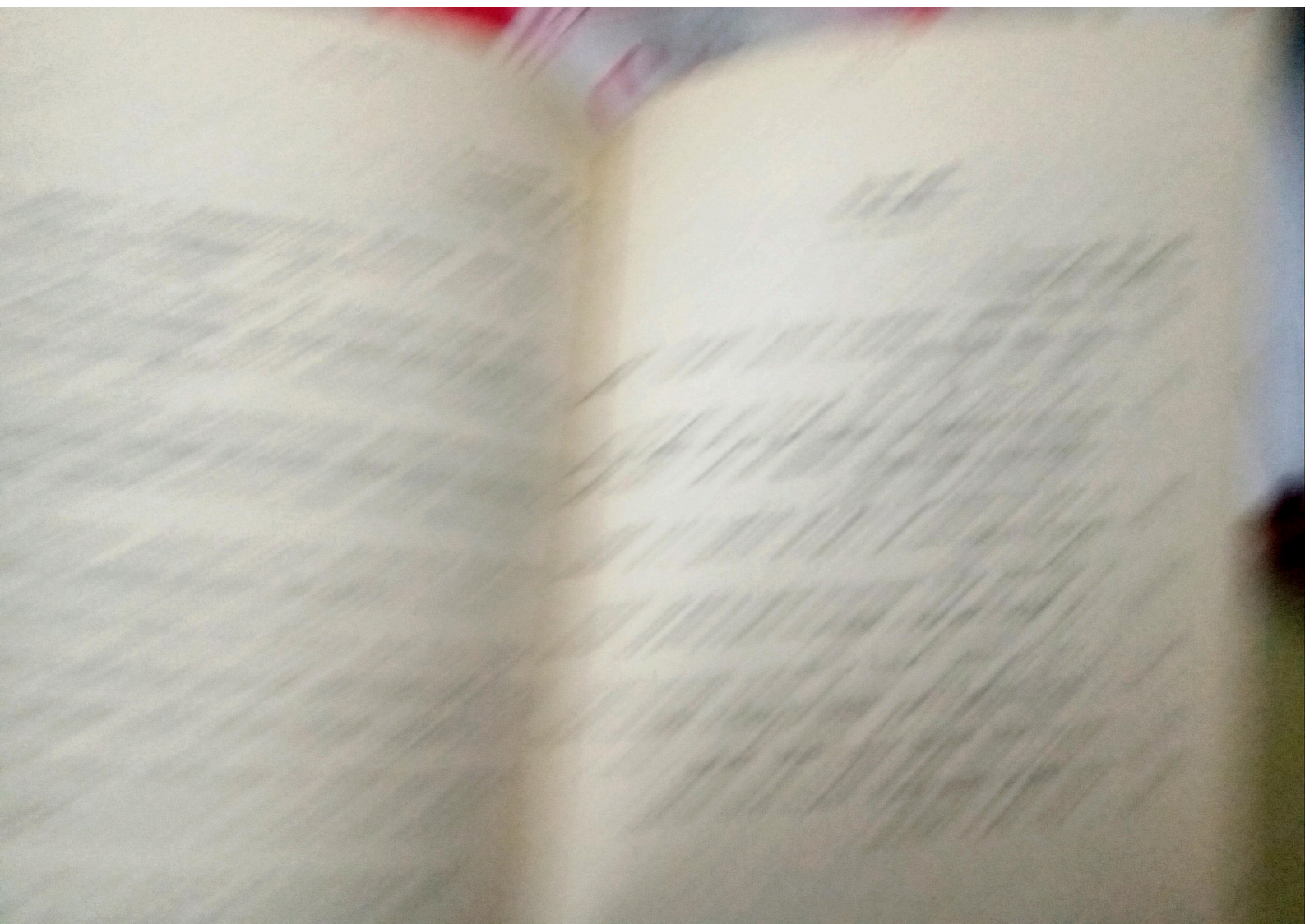
اما في حالة السداد بعملة غير عملة الاتفاقية فانه يمكن توسط حساب بنوك خارجية والمفروض ان الرصيد الذي يظهر في هذا الحساب هو الصفر وبالتالي فان الفرق الذي يظهر بين الجانبين بعد تحويل الأرصدة بالعملات المختلفة الى العملة الوطنية باستخدام اسعار الصرف عند اعداد الميزانية يمثل فروق التحويل بالعملة الوطنية والمتعلقة بالأرصدة المسددة بالعملات المختلفة والخاصة بمعيدي التأمين .

(٥) يجب أن تقابل الالتزامات الخارجية بأصول مناظرة والا فان الأرباح والخسائر المحاسبية سوف تبدو وكأنها منقطعة الملة بالأنشطة التأمينية .

وقد ثبت أن مبدأ التطابق هو الأسلوب الوحيد الذي يقلل من أثر التقلبات في قيمة العملات - كما يقلل من مشكلة تقويم العملات والمبدأ المذكور يعني أن التزامات معيد التأمين بالنسبة للعملة الواحدة تقابل أصول بذات العملة ، بمعنى ان التزامات معيد التأمين الاكتابية في الدول الاجنبية يجب ان تكون متوازنة مع الاستثمارات بعملة هذه الدول .

(٦) ومن هنا فمن الضروري اعداد ميزانية لكل عملة من العملات على حدة أو على الأقل للعملات الأساسية ، بمعنى أن يعمل معيدوا التأمين بقدر الامكان من اجل تسوازن الاصول والخصوم بكل عملة على حدة ، وبالتالي فانه لتجنب سبيل الخسائر الناتجة في تقلبات اسعار الصرف يجب على معيد التأمين ان يجتهد من اجل المحافظة على توازن تام بين الاصول والخصوم لكل عملة على حدة . وبهذا فان أي تأثير أو تعديل في سعر الصرف سيلفسي اتوماتيكيا بالتأثير المتبادل بين الاصول والخصوم ، وليس هذا بالامر السهل بالنظر الى أن قيمة الخصوم تتذبذب بطريقة عشوائية ولكن من المهم دائما من حيث المبدأ العمل من اجل التوازن . وطبعاً هناك صعوبة في امكانية تحقيق هذا الرأي عمليا والسبب أن معيد التأمين عادة يكون مهياً مرة واحدة كل سنة لاعداد الميزانية والحسابات الختامية وذلك بسبب أنه يتلقى مرة واحدة فقط كل البيانات الضرورية من الشركات المسندة وبالرغم من هذه الصعوبة فالادارة المالية لمعيد التأمين لا بد وأن تكون موجهة نحو هذا الهدف الا وهو السعي من أجل ايجاد والمحافظة على التوازن التام بين الاصول والخصوم خلال العام .





Sidney S. Alexander, " Effects of a Devaluation on the Trade Balance" , IMF Staff papers, Vol., 11(1952)

Sidney S. Alexander, " Effects of a Devaluation: A Simplified Synthesis of Elasticities and Absorption Approaches" , American Economic Review, Vol., ALIX (March, 1959) .

Vaish, M.C. and S. Singh. International economics second edition, Oxford and LBH Publishing Company, 1977.